الأحزاب السياسية ورهانات التحديث في الجزائر المعاصرة

Political parties and the challenges of modernization in contemporary Algeria

حناش حسان*

جامعة الجزائر 2 (الجزائر)، hassane.hannache@univ-alger2.dz

Hannache Hassane

University of Algiers 2 (Algeria)

تاريخ الاستلام:2022/05/30 تاريخ القبول:2022/10/06 تاريخ النشر:2022/10/12

الملخص

تهتم هذه الورقة بإشكالية التحديث في الأحزاب السياسية في الجزائر المعاصرة، نحاول من خلالها معرفة سيرورة التحديث المنقوص بداخلها. على الرغم من مرور أكثر من ثلاثة عقود من الزمن على مرحلة التعدّدية الحزبية، لا تزال الممارسة السياسية للأحزاب الجزائرية تقليدية غير مُمَأْسَسة. توحي المكاشفة السوسيولوجية بأن الأحزاب السياسية التي تبحث عن الوصول إلى السلطة و ممارستها، لم تستطيع التحرّر من الشرعيات التاريخية والثورية مصدرا لممارستها السلطة والبنى القبَليَّة التي تُشكِّلها، نظرا لطبيعة النظام السياسي القائم الذي نمَّط العمل السياسي الحزبي وفق تمثُّلاته، وتعطيل عملية التحديث في المراحل الانتقالية، بذلك بقيت المؤسسة الحزبية حبيسة الممارسات الأبوية، والانتقال إلى النيوبثريمونيالية وتعميم الممارسات الزبائنية؛ يحيل ذلك إلى تشكيلات حزبية لا تستوفي محدِّدات المأسَسة (التكيِّف ، التعقيد، الاستقلالية، الاتِّساق) جعلت الأحزاب السياسية تبحث عن مخرج لها من أزمات التحديث: أزمة الاستقلالية، الشرعية، أزمة الإندماج والتكامل، وَ المشاركة السياسية.

كلمات مفتاحية: الأحزاب السياسية، التّحديث، المأسَسة، الشّرعية، المشاركة السياسية.

Abstract

This paper is concerned with the problem of modernization in political parties in contemporary Algeria, and it aims at trying to learn more about the incomplete process of modernization within them. Although it has been more than three decades since the end of the stage of partisan pluralism, the political practice of Algerian parties is still traditional and not institutionalized. Following this line of thought, sociological revelations posit that political parties that seek to exercise and seize power have not been able to liberate themselves from historical and revolutionary legitimacy as a source for their exercise of power and the tribal structures that constitute it. This could be attributed to the nature of the existing political system that has modeled partisan political action on its own representations and has disrupted the modernization process in its transitional stages. Thus, the party institution remained imprisoned by patriarchal practices, the transition to neo-partisanship, and the generalization of clientelistic practices. This refers to party formations that do not meet the institutionalized determinants (adaptation, complexity, independence, consistency) that made political parties search for a way out of the crises of modernization: the crisis of independence, legitimacy, the crisis of integration and political participation.

Keywords: Political Parties, Modernization, Institutionalized, Legitimacy, Political Participation.

* المؤلف المرسل

مقدمة:

إنَّ ممارسة السلطة داخل المؤسسة الحزبية مهما أخذت من أشكال فإنَّها ترتبط دائما بالحياة الاجتماعية للأفراد، غير أن لها مُحدِّدات وشروط اجتماعية وتاريخية خاصَّة تختلف من مجتمع إلى آخر والتي تعطي دلالات ومعاني لمحتوياتها بحسب تلك الخصوصيات الاجتماعية والموروث الثقافي لتلك المجتمعات، والثقافة السياسية التي بلورتها ورافقت إنشاء الأحزاب السياسية؛ فالنسق الاجتماعي متّسق بالسياسي والاقتصادي؛ ومن المنطقي أن يختلف التعبير السياسي في المجتمع الجزائري عنه في المجتمعات الغربية نظراً لاختلاف المحدِّدات التاريخية والثقافية والسياق الذي تتفاعل فيه مع القوى المؤسساتية الأخرى.

الإنتقال بالمؤسسة الحزبية من وظائف تقليدية إلى أخرى حديثة وخلق بداخلها أدوارًا اجتماعية وسياسية جديدة ننتقل من خلالها من بُنى هيكلية اجتماعية، سياسية وإيديولوجية وإحلال مكانها بُنى حديثة مُدجَّجة بالكفاءة العلمية والسياسية تُؤَمِّن الانتقال من ممارسة سياسية تقليدية إلى ممارسة سياسية حديثة، يلتحم فيها الفاعلين السياسيين والاجتماعيين حول حد أدنى من الاتّفاق بين كلّ الفرقاء السياسيين، يكفُل ممارسة ديمقراطية باحترام قواعد اللُّعبة السياسية وقبول منطق الفوز والخسارة ولا يقينية النتيجة حال دخولهم فيها، كل هذا مرهون باكتمال مأسَسة الحزب السياسي.

انطلاقاً من هذا نحاول رصد بنية ووظائف الأحزاب السياسية في الجزائر، حيث يُفتَرض تحديثها تماشياً و تكيُّفها مع خصائص السياقات التاريخية المختلفة، بداية بالأحادية الحزبية، مرحلة التعددية. بيد أننا نلاحظ استمرار تلك البنى الاجتماعية، السياسية والإيديولوجية التقليدية وتأثيرها في الحقل السياسي؛ حيث أن الولاءات للجماعات الأوّلية العشائرية والقبلية وامتداداتها الجهوية والممارسات الأبوية في تمظهراتها الحديثة النيوبتريمونيالية والانتقال إلى تعميم الممارسات الزبائنية، ومبادلة المزايا والخدمات داخل السوق السياسي بين الزعماء المنتجين والزبائن المستهلكين، حيث تخضع العملية إلى قانون العرض والطلب. وتتّخذ طابعاً غير مؤسساتياً، أين تأخذ من العلاقات الشَّخصية والتبعية والولاء مستقراً لها داخل النسق السياسي، بما يكفل عقلنة حسابات الفاعلين الماسكين بالسلطة، وتسوية مصالحهم كنتائج مُحصَّلة ومقارنة المكافئات بالتوقعات كل هذا على حساب بناء المشروع الحزبي.

يحيل ذلك إلى بنية سياسية غير ممأسسة كمعوّض عن سلطة مركزية داخل المؤسسة الحزبية والتي من المفروض أنها تصنع التوازن داخل مختلف السلطات وتؤثّر في توزيع وممارسة السلطة، إلا أنها بالعكس تنقل الثقافة السياسية للقوى الفاعلة المحيطة بها في البيئة الخارجية لتصبح ممارسات داخل هياكلها. يعود ذلك إلى طبيعة النظام السياسي القائم الذي يُعطي الحزب السياسي حيزاً ضيقاً داخل اللعبة السياسية ككل.

سنحاول في هذه الورقة دراسة سيرورة التحديث الانتقالية داخل الأحزاب السياسية في الجزائر المعاصرة ونقف على مدى اكتمال عملية المأسَسة، ورصد التغيُّرات الموسَّسية الحزبية، وعلاقتها بالقوى الفاعلة الأخرى للنظام السياسي سيّما المؤسّسة العسكرية، ومؤسّسة رئاسة الجمهورية كفاعلين رئيسيين في النسق السياسي وتَمَثُّلاتهم لِمأسَسَة العمل الحزبي.

وعلى ضوء هذا التحليل تتناول هذه الدراسة **الإشكالية التالية** :

كيف أثَّرت البنى الاجتماعية وَ السياسية والإيديولوجية من جهة، والفاعلين السياسيين وَ الاجتماعيين من جهة أخرى، في تنميط ممارسة سياسية تقليدية غير مُمَأْسَسَة داخل الأحزاب السياسية في فترات زمنية متتالية، وفي تعطيل سيرورة التحديث الانتقالية داخلها ؟

الافتراض:

تُعاني سيرورة التحديث داخل الأحزاب السياسية في الجزائر من نوع من الاستعصاء وَ مقاومة للتّغيير تُفسِّره إعادة إنتاج الممارسات السياسية التقليدية داخل الأحزاب في الجزائر ما بعد 1989.

تبرير تقسيم الدراسة

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسة: يتعلَّق الشّق الأوَّل بالإطار المفاهيمي والنظري الذي يراه الباحث مُتَّسِقاً وتتعلَّق مؤشراته بموضوع الورقة بصفة مباشرة، ثانياً ما تعلق بعلاقة الأحزاب السياسية بالقوى المؤسَّساتية الأخرى ولما لها من ثِقل تاريخي في الممارسة السياسية ونَخُص بالذكر هنا المؤسّسة العسكرية كفاعل مُؤسّساتي، ثالثاً كمحور أخير كيف تنهل الممارسة الحزبية من مختلف الشرعيات التاريخية في ظل السيرورات التي تَتَوالى في لحظات زمنية مُتعاقبة، وكيف انتقلت إلى الشرعيات النيوبَتْرِيمُونيالية وتعميم الممارسات الزَّبائنية كمصدر من مصادر الشرعيات الجديدة.

أوّلاً: التحديث في الأحزاب السياسية:

يَكْمن اللُّبس في إعطاء تعريف مُتماسك للأحزاب السياسية بالنظر إلى أنواعها أو بنيتها وَ وظائفها، والصعوبة تكمن من حيث طبيعة نشأتها وأنواعها، وذلك بوضع الظاهرة الحزبية في سياقها التاريخي والسياسي، والبذور الجينية التي أدّت إلى نشأتها، آخذين بعين الاعتبار تفاعل البنى الاجتماعية والسياسية في فترات زمنية متتالية حيث تؤدي البناءات الوظائف المختلفة؛ بيد أن بعض المنظِّرين ركّزوا على مفهوم الحزب من الجانب التنظيمي أما البعض الآخر ركّز في تعريفه للحزب على الوظائف التي يؤديها، أما البعض الآخر فذهب إلى تعريفه للأحزاب من جوانب أخرى متنوّعة.

1- مفهوم الحزب السياسي

تُعتبر الأحزاب السياسية من أهم متغيّرات الأنظمة السياسية الحديثة، لما تُوفِّره من قنوات للمشاركة من خلال جملة الأدوات السياسية التي تملكها والوظائف التي تؤديها، في شكل التعبير عن الطموحات وأمال الأفراد والجماعات، تجميع المصالح والتّجنيد السياسي للقيادات، وكل ما من يضمن مشاركة فعّالة داخل مؤسسات سياسية قوية.

والأحزاب حسب أَليكسيس ذي توكفيل شَرّ يرتبط بشكل الحكومات الحرّة. ولكنَّها تختلف، زمنياً، و تختلف في أشكالها و دوافع وجودها.(TOQUEVILLE 1991, 193). فالأحزاب الكبيرة، كما يرى ذي تُوكفيل، ترتبط بالمبادئ أكثر منها بالنتائج. بالعموميات لا بالحالات الخاصّة. بالأفكار لا بالأشخاص. تَشترك هذا النوع من الأحزاب، بشكل عام، في خصائص أكثر نُبلاً، في عواطف أكثر... و قناعات حقيقية. فالمصلحة الخاصّة، التي تلعب الدور الأكبر في العواطف السياسية، تَتخفَّى تحت قناع المصلحة العامّة.(TOQUEVILLE 1991, 194)

يستشّف أليكسيس ذي توكفيل تعريفه للحزب السياسي انطلاقاً من أن التنافس على السلطة في أمريكا بين حزبين كبيرين وهما الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري، يُعبّر عن قلّة الأحزاب وفعاليتها، على عكس المجتمعات الثالثية. وتمثّل الأحزاب السياسية في أمريكا تيار الخيار العام .

أما أوفرليه فجمع تعريفه للأحزاب السياسية كل التعاريف الأخرى وقسّمها إلى نوعين رئيسيين بين ما هو تعريف مُقيَّد تتمظهر فيه مؤشرات التحديث داخل الحزب، وتعريف مُوسَّع لتيار الخيار العام الذي يعطي أهمية للحزب كمسعى سياسي ومُقاولة سياسية. في حين أوفرليه يُمثّل التيار الذي انتشر في فرنسا.

- **التعريف المقيّد définition restrictive** : "هُو تنظيم دائم بمعنى أن استمرارية وجوده تَفُوق تلك التي للأفراد المسيِّرين له، تنظيم محلِّي مُؤسَّس و دائم له علاقات مُنتظمة و مُتعدِّدة على المستوى الوطني، الإرادة المقصودة للقادة و المسيِّرين الوطنيين وَ المحليّين للتنظيم لأخذ و مُمارسة السلطة سواءاً كان ذلك بمفردهم أو مع أفراد آخرين، و ليس فقط التأثير على السلطة، أخيراً الاهتمام و البحث عن مُساندة شعبية عن طريق الانتخابات أو طريقة أخرى(La Palombara et Weiner, 1966) (OFFERLE 2012, P10)
- **التعريف الموسّع sociation": définition extensive** (علاقة إجتماعية قائمة على اتّفاق مصالح أو تنسيق مصالح ترتكز على الإلتزام (الشّكلي) الحر الهادف إلى توفير السلطة للقادة داخل جماعة، وَ للمناضلين الفاعلين حظوظاً –مثالية أو مادية – لتَتَبُّع أهداف موضوعية أو الحصول على امتيازات شخصية أو تحقيقهما معاً(OFFERLE 2012, P11)" (Weber économie et société, 1971)

إذن ترتبط المنظّمات والأحزاب بمفهوم المشروع السياسي (المقاولة السياسية) Entreprise Politique (ماكس فيبر Max Weber ، جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter). هذا يعني أن الأفراد وَضَعوا موارد مُشتركة للعمل في السّاحة السياسية بُغية تَوليد نتيجة. تُعطي هذه المؤسسات لِنفسها حداً أدنى من المؤسَّساتية، مما يَقُود إلى لفت الانتباه إلى بُناها القانونية (دوفرجيه Duverger) (Braud, 1998, p 482).

لا تطرح إشكالية الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الذي لا يزال في مرحلة التحديث، بنفس الطريقة في الديمقراطيات الغربية. إذ يتم ملئ مناصب السلطة من طرف نُخب تدّعي احتكار السيادة الوطنية، يتم اختيارها بينياً، والحجّة التي تُبرّر هذا الاحتكار هي ضُعف الوحدة الوطنية، العدو الخارجي الذي يمتلك ممثّلين له محلياً و أخيراً عدم نضوج الشعب الذي يجعل منه غير مؤهّلاً لإختيار مسيّريه (Addi, 2012, 294). يُعرّف الحزب، حسب التعاريف المقبولة في العلوم السياسية، على أنّه جمعية مواطنين يتشاركون في القيم المرتبطة بتنظيم المجتمع والإقتصاد. يتجمّعون و يتهيكلون على المستوى الوطني لإقناع أغلبية الهيئة الإنتخابية بالتصويت لصالحهم لتشكيل حكومة و تطبيق سياسة إقتصادية وَ اجتماعية تتلائم مع القيم التي يُدافعون عنها (ADDI, 2012,P 293).

يتَّضح من جميع التعاريف المتعلِّقة بمفهوم الحزب السياسي، أنّه تنظيم سياسي له هيكل معين ينتمي إليه مجموعة من الأفراد يتقاسمون نفس الأفكار والمعتقدات والقيم، لهم هدف يتمثَّل في الوصول إلى الحكم وممارسة السلطة تحقيقاً لمبادئ الحزب والدفاع عنها، تَسْطِير وتنفيذ برنامج الحزب ومشروعه السياسي في شتى المجالات، وظيفته كجهاز وساطة بين الدولة والمجتمع وكإطار ناظم للتعبير عن الاختلافات، بصدد المشاركة في الحياة السياسية.

2- الأحزاب السياسية بين المقاربات النظرية التفاعلية و المؤسساتية

2.1/ التفاعلية

انطلاقاً من هذه اللّبِنات المفاهمية للأحزاب السياسية، ترتكز الممارسة السياسية الحزبية في الجزائر على بُنَى حزبية تقليدية، تختلف تماماً عن مثيلاتها في الدول الغربية باعتبارها المنشأ الأصلي للظاهرة الحزبية، بيد أنّه لا يمكننا استنساخ تلك البراديغمات النظرية لفهم الواقع السوسيو-سياسي للأحزاب السياسية في الجزائر المعاصرة.

ولمعرفة المسارات التي تتخذها الأحزاب السياسية الجزائرية في ممارسة السلطة، وجب معرفة المقاربات النظرية المتنوِّعة، التي تُعنَى بدراستها، ونحاول استعمال المقاربة الأنسب في رصد عملية المأسَسَة وعلاقتها بسيرورة التحديث.

هناك العديد من المقاربات في دراسة الأحزاب السياسية: التي تُعطي أفضلية لدورها كمؤسّسة تبحث عن السلطة وبالتالي علاقتها بسلطة الدولة و المؤسَّسات؛ التي تُنذر بالإنغراس السوسيولوجي و التاريخي وتُمثِّلهم كَتَعبيرات عن صراعات تُوحي بثقافة سياسية للمجتمع؛ وَ أخيراً المقاربة التي تدرس بالتحديد بناءاتها الهراركية، وظيفتها،تَشعُّباتها المحليّة، الأصول الاجتماعية و الجغرافية لمناضِليها، تركيبة قواعدها الانتخابية، تمويلها، تجنيد و تحديد مُسيِّريها، إلخ. (Addi. 2006 P 139).

نُحاول فهم الظاهرة الحزبية، من خلال أن الحزب مُؤسّسة تؤطر الحياة السياسية في المجتمع وتُنظّمها، والإشكال هو كيفية ظهور هذه المؤسّسات، وما هي درجة مأسَستها والبنى الهيكلية المحدّدة التي تستمد منها الممارسة السياسية، والثقافة السياسية للفاعلين التي تُرافقها كإجابات ورموز؛ في ظل الظروف البيئية المحيطة وتأثير القوى الاجتماعية والسياسية الداخلية والخارجية؛ وسننحاز في هذه الدراسة إلى مُؤلَف صَمِويل هِنْتِجتون، الذي تتمركز أطروحته حول مأسَسة المؤسّسات السياسية أو المؤسسات الحزبية، باعتبارها مظهر من مظاهر التحديث وعلاقتها بالاستقرار السياسي، وَ طَرح نُوربير إلياس في فهم علاقة الأحزاب بالنظام السياسي القائم، وكيف نمَّط الممارسة السياسية الحزبية وفق تمثُّلاته.

2-2: المؤسَّسَاتية بِحسب هنتنجتون (Huntington)

تُعرّف المأْسَسَة حسب هنتنجتون Huntington على أنها" السّيرورة التي تكتسب من خلالها التنظيمات organizations و الإجراءات procedures قيمة و ثباتاً. و يُحدد مستوى المأسسة و يقاس في أي نظام سياسي على أساس التَّكيُّف adaptability، التَّعقيد complexity ، الإستقلالية autonomy و الإتِّساق coherence ".

نستعرض فيما يلي مُحدِّدات المأسَسَة: (HUNTINGTON 1968, 13-23)

❖ **التَكيُّف/التَصلُّب Adaptability/rigidity**: يعتبر التكيّف خاصّية مُكتسبة للتنظيم تابعاً لتحديات البيئة و العمر الزمني. يرتبط مُستوى تكيُّف التنظيم بمستوى مأسسته، فكلما كان مُتكيِّفاً أكثر كانت درجة مأسَسته أكبر. و يرتبط التَصلُّب بالتنظيمات الجديدة اليافعة. تُقاس خاصية التكيّف عن طريق العمر و الذي يُقسّم بدوره إلى: أوّلاً العمر الكرونولوجي فكلما كان عمر التنظيم كبيراً كلما ازدادت درجة مأسسته؛ ثانياً العمر الجيلي يَرتبط بالقيادات المسؤولة عن التنظيم فكلما استمرت نفس القيادات المسيِّرة كلما كانت هذه الخاصية

موضع شك، و كلما كان هنالك تداول سلمي بين القيادات ازداد مستوى المأسسة؛ ثالثاً قياس التكيّف وظيفياً فالتنظيم الذي يتكيَّف مع التغييرات على مستوى البيئة و يستمر في الوجود بوظائفه الأساسية يكون أكثر مأسسةً.

❖ **التّعقيد/البساطة Complexity/simplicity**: فكلما زادت درجة تعقيد التنظيم زادت درجة المأسسة. تتضمَّن هذه الخاصية تنامي الوحدات الجزئية subunits وظيفياً و تراتبياً وَ تمايزها (عدة أنواع مُختلفة ومستقلَّة) . فكلما ازدادت أعداد وأنواع الوحدات الجزئية زادت قدرة التنظيم على المحافظة وَ تأمين ولاءات loyalties أعضائه. من جهة أخرى كلما تعدَّدت الأهداف كلما كانت قدرة التكيُّف مع فقدان أحد الأهداف.

❖ **الإستقلالية/التَّبعية Autonomy/subordination**: ويتعلّق بمدى استقلالية التنظيمات السياسية عن أشكال السلوك و الجماعات الإجتماعية الأخرى أي ما مدى تمايز المجال السياسي عن المجالات الأخرى. و تحيل هذه الخاصية إلى العلاقات بين القوى الاجتماعية المختلفة و التنظيمات السياسية، فعملية المأسسة السياسية (بمعنى الإسقلالية) ترتبط بنمو التنظيمات السياسية التي لا تعبر عن مصالح جماعات إجتماعية بِعَينها، فالتنظيم السياسي الذي يُعدّ أداة لجماعة اجتماعية (عائلة، قبيلة، طبقة) لا يتميّز بالإستقلالية و المأسسة. فالأنظمة السياسية المتطورة تتميَّز التنظيمات السياسية بكونها بعيدة عن تأثيرات الجماعات غير السياسية، على العكس من ذلك تتميز الأنظمة السياسية التقليدية بخضوع التنظيمات السياسية فيها لتأثير القوى الخارجية.

❖ **الإتّساق/التفكُّك Coherence/disunity**: إذ أنه كلما تميّز التنظيم بالوحدة و الإتساق كلما ازدادت درجة مأسسته. و كلما ازدادت درجة تفكّكه قَلَّ مُستوى مأسسته. "فالتنظيمات الفعالة تتطلَّب، على الأقل، إجماعاً على الحدود الوظيفية للجماعة و الإجراءات المتّبعة لحل الخلافات داخل هذه الحدود.....فالتنظيم يمكن أن يكون، نظرياً، مُستقلاً بدون أن يكون مَتَّسقاً و يملك خاصية الإتِّساق بدون أن يكون مُستقلاً. رغم هذا ترتبط هاتين الخاصيتين ارتباطا وثيقا"(HUNTINGTON, 1968, 22).

ثانياً:التحديث في الأحزاب السياسية الجزائرية وعلاقتها بالنظام السياسي القائم

ما يُهمُّنا في هذا المستوى من التحليل ليس معرفة فقط تاريخ الأحزاب الجزائرية وكرونولوجيا الأحداث التي مرّت بها وسردها بطريقة تاريخية، بل رصد الحزب السياسي في التاريخ؛ أي التأريخ **(HISTORICITE)** للحزب في الوضع الانتقالي، والتَّغيرات التي طرأت على بنيته وإيديولوجيته ووظائفه، خاصة علاقته بالمؤسسات السياسية الفاعلة، انطلاقا من الفترة الاستعمارية، وما بعد التعددية الحزبية، ومعرفة أسباب تخلُّف وضُعف الحزب السياسي، باعتبارها مؤسّسة يُفترض أن تلعب دوراً أساسياً في عملية التحديث السياسي كحاملة لمشروع بناء مُجتمع حداثي وممارسة سياسية ديمقراطية؛ باعتبارها حلقة وصل بين الأفراد والجماعات داخل مؤسسات الدولة.

1– النظام السياسي كمُحدّد لمنطق للتحديث داخل الأحزاب السياسية

حسب SCRUTON، لا يُعتبر الحزب السياسي تنظيماً اجتماعاً إرادياً بل تنظيماً عُضوياً غير مُحدّد الصّفة القانونية (عدم امتلاك الشّخصية القانونية يعني أنه لا يمكن فعل أي شيء ضده مادام في السلطة، وَ حتى في حال وجوده هذا الفعل يتحكَّم الحزب في نتائجه)، تكون سلطة الإقصاء بموجب احتكار كافة المناصب والإجبار على الانتساب. أهدافه ليست فقط سياسية بل أيضا اجتماعية، ترمي إلى السيطرة على كافة المؤسَّسات. لا تبحث عن السلطة عن طريق الانتخابات (مع إمكانية تكرار عملية الانتخاب الشّكلية)...، تقوم بحظر أي حزب آخر.

تعمل عن طريق التَّفويض من الأعلى و ليس عن طريق التَّمثيل...يَمتلك عقيدة مُعترف بها و يُعاقب كل من يحيد عنها (ليس فقط الأعضاء)...تَخترق كل المؤسَّسات الأخرى...لا تعترف بأي مسؤولية قانونية عن أفعاله ولا يُساءل عن مصدر أمواله (SCRUTON 2007, P-P 510-511) .

من خلال تعريف SCRUTON، دخلت الجزائر التعدّدية الحزبية، انطلاقاً من هذه المؤشرات التي عرَّف بها الحزب الواحد، وبقي مصدر إلهام النخب الماسكة بالسلطة الفعلية والقرار السياسي، الذي بقي مُستمراً حتى في ظل التعددية الحزبية؛ يجعلنا هذا نتساءل في البداية عن مأسَسة النظام السياسي بِرُمَّته وتأثيره في تعطيل سيرورة التحديث الانتقالية داخل الأحزاب، بل أدى في عدّة مراحل إلى تأزيم وضعيات الحزب في مختلف المراحل الانتقالية وإخراجها في شكل أزمات: أزمة الاستقلالية، أزمة الشرعية أزمة الاندماج، أزمة المشاركة السياسية.

لم يكن اختلال موازين القوى المؤسّساتية داخل جسم الدولة لغير صالح التنظيم الحزبي، الذي أصبح يطلق عليه اسم "جهاز الحزب"، هو الخاصية الوحيدة للوضع الجديد بعد الاستقلال، فقد ظهرت كذلك أنواع من الخصوصيات السوسيولوجية ارتبطت بالحزب، بعد أن تخصّص في أداء ادوار محدّدة وثانوية داخل اللعبة السياسية الرسمية الكليّة، التي كانت أقرب إلى المهام الأيديولوجية وتأطير المناضلين لصالح الإدارة وأصحاب القرار (جابي ، 20، 2012).

إن سيرورة التحديث في الجزائر، لا تخرج عن التقليد الذي دَأَبَ عليه النظام السياسي القائم، كآلية من آليات اشتِغاله باحتكاره للعنف الشرعي، حيث لا يترك مجال للفاعلين المتحزِّبين توسيع مجال المناورة داخل المنظومة السياسية والحزبية، بيد أنّه يُجهِض كل مبادرة سياسية خارج حساباته العقلانية، ويكون مصدرها من غير فاعلي النظام السياسي، خوفاً من اتِّساع نطاق الحكم، وقيام فاعلين بردود أفعال تُضفي ضبابية على المشهد السياسي وتَزيده أزمة؛ بحيث لا تُعطيه أفضلية الهيمنة عل المجال السياسي بدخول لاعبين جُدد لا يتمثَّلون نفس الثقافة السياسية التي رسَّخها داخل مؤسسات الدولة.

تجعلنا نفتّش عن أسباب غياب الديمقراطية خارج الأحزاب، وليس داخلها فقط، نظرا إلى هذا الإجماع الكبير في النتيجة، في المجتمع الكلّي بثقافته ومؤسسات تنشئته وداخل طرق تسيير النظام السياسي وتاريخ مؤسساته وثقافتها السياسية السائدة (جابي، 2012، 10). ولكن الأخطر من ذلك، بما أن السُّلطة الحقيقية غير مُمأسَسة، فسوف تَتَموضع في مجموعات وحلقات يكون أعضاؤها فوق قوانين الدولة التي ستُستخدم قوّتها في تداول النفوذ وفي سباق محموم نحو الثروة المفضَّله التي تجود بها الطبيعة الريعية والتي تُسيِّر الاقتصاد. تَتشكَّل أَنوية سريّة للسُّلطة في الغرف السوداء للدولة، مما يُقوِّض كفاءتها في التسيير الإداري ومصداقيتها في ضمان تطبيق القانون على الجميع (Addi, 2006, P 140) .

ويُمَيِّز نُوربير إلياس بين اللُّعبة التي يشارك فيها عدّة أشخاص في نفس المستوى، أي في المستوى الأدنى عدد المشاركين مرتفعاً جدًا، وبذلك ينتظر كلّ فرد منهم وقتاً طويلاً قبل أن يحين دوره؛ يصبح الأمر صعبًا على كل لاعب أن يأخذ دوره بشكل مُنعزل، إلقاء نظرة شاملة على اللُّعبة، ومن المستحيل أن يُؤثّر بطريقة حاسمة في سيرورتها، أما اللُّعبة ذات طابقين أو عدّة طوابق، إذا كانت دائرة المشاركين في المستوى الأعلى صغيرة جداً، يجد كل لاعب إمكانية التحكُّم وَفهم ما يحدث هناك. انطلاقاً من "قوّته"، ويستطيع أيضاً ممارسة سلطة (التأثير) على شركائه.

يُمكِّننا هذا النموذج من فهم، أنّ في أيِّ نظام سياسي تمثيلي، عدد الممثّلين (أي "اللاعبون" في المستوى الأعلى، يكون بأعداد ضئيلة نسبيًا) يَدفعُهم نوعين من الحسابات الإستراتيجية: الرَّد على الوضع الذي أَنتَجه الشُّركاء، والأخذ بعين الاعتبار أيضًا نتائج اختياراتهم التي تُخلِّفها مبادراتهم على اللاعبين في المستوى الأدنى (أي أعضاء المجتمع المدني). إلاَّ أنَّ هذا يحدث بصفة عشوائية لثلاثِ اعتبارات: أولاً لأن لاعبي المستوى الأدنى أكثر عددًا بكثير،لا أحد يتحكَّم فعلياً في سيرورة الأوضاع التي تُبنى؛ ثانياً لأن المتصارعين في المستوى الأعلى يأخذون على عاتقهم مُبادرات التي تنقل آثارها حالات اللايقين في المستوى الأدنى؛ أخيرًا لأن التداعيات العكسية على المستوى الأعلى، من سيرورة اللعبة في المستوى الأدنى لا يمكن التنبؤ بها إلى حدٍ كبير. (Braud, 1998, p 102) .

يَتمتَّع هذا النموذج بخاصية مُفيدة في معرفة علاقة النظام السياسي بالأحزاب السياسية، حيث يُثبِت أن هذه اللّعبة الطبقية التي قدمها نوربير إلياس، تتماهى كلياً والثقافة السياسية لفاعلي النظام السياسي الجزائري، بيد أن الطبقة العليا التي يَضِيق فيها عدد الفاعلين، ونقصد هنا المؤسسة العسكرية تحديداً، الماسكة بسلطة القرار تِبعاً للتوازنات والتجاذبات التي تُحدثها، وطبيعة علاقتها بمؤسسة رئاسة الجمهورية المتمثِّلة في شخص رئيس الجمهورية؛ تَتمفصل في شكل كُتل وعُصب ضيقة في المستوى الأعلى، ومن تمّ علاقتها بالقوى المؤسساتية الأخرى، المؤسسة الحزبية والمجتمع المدني كلاعبين في المستوى الأدنى.

تُعتبر المؤسَّسة العسكرية المؤسَّسة السياسية الأقوى في الحقل السياسي و هي مانحة للشّرعية فعلاً. لذلك فالنظام السياسي القائم يستمد شرعيته من المؤسسة العسكرية و هو لا يسمح بتواجد أحزاب سياسية مُستقِلَّة. لأسباب تاريخية، تُعتبر المؤسسة العسكرية العمود الفقري للنظام، ويلعب دورًا محورياً في استقطاب النُّخب المدنية المكلَّفة بتسيير الإدارة الحكومية (Addi, 2002). لهذا السبب، فإن العديد من المسؤولين في الهرمية العسكرية هم فاعلون أساسيون في المجال السياسي وبذلك يعملون كجماعات ضغط مُستعمِلين وسائل غير رسمية لتحقيق أهدافهم، يعني الحفاظ على شرعية الجيش، التي تَضعه فوق مؤسسات الدولة. يَتدخل الجيش في المجال السياسي من خلال الأمن العسكري الذي تَتمثَّل مهمّته في مُراقبة جميع الفاعلين الأقوياء في الحياة السياسية: الأحزاب والنقابات والجمعيات والصحف والجامعات ... وأحيانًا لا يتردد في التوغّل لإجهاض حركة احتجاجية لِنزع الشّرعية عنها (Addi . 2006 P 143) . لأسباب تاريخية أيضاً، تُنتج السّلطة الفعلية بنية مُزدوجة، القّوة الحقيقية التي تحتفظ بها الهرمية العسكرية التي تحتكر العنف الشرعي، والسلطة الرسمية التي تتولى تسيير الجهاز الحكومية والمؤسسات السياسية بما فيها تفويض جزء منها لفاعلي الحزب السياسي، والعلاقة بين هذين القطبين ليست دوماً تعاونية، فمُنذ ثورة التحرير يُطرح النقاش حول أسبقية المدني على العسكري، و يصل إلى حدود الصراع البيني الذي يبلغ أحياناً درجة التصفية السياسية.

تَعرف المؤسّسة العسكرية في حد ذاتها هذا الشكل من الانقسامات السياسية و الإيديولوجية التي تتغذّى من الاعتبارات الجهوية وَ الانتمائية، والتي أضعفتها حتى عام 1999 الانتخابات الرئاسية، واتّضح ذلك جلياً في سنة 2004 تزامناً والانتخابات الرئاسية، الانقسام الحاد بين القيادات العسكرية وانتشرت الصراعات بين مختلف عُصب وأجنحة السلطة الفعلية العسكرية من خلال رجحان الكفة التي ساندت رئيس الجمهورية لعهدة ثانية، ومنها من دعمت علي بن فليس أمين عام حزب جبهة التحرير الوطني بدافع جهوي. يرجع ذلك إلى طبيعة بنية

المؤسسة العسكرية التي كانت أغلب قياداتها أنداك من الشرق الجزائري تحديداً. يتّضح جلياً أن العلاقة التي تربط المدني بالعسكري، تَزِنُ على حساب سيرورة التحديث الحزبية، باعتبار أن القيادات الحزبية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون مُستقِلة في قرارها السياسي دون العودة للمؤسسة المانحة للشرعية.

تُوحي التجربة التاريخية بمسارات التغيير الكثيرة داخل المؤسسة الحزبية دون المؤسسات السياسية الأخرى، حتى وإن كان ذلك لن يُغيِّر في طبيعة العلاقة المؤسَّسية بين العسكري والمدني. نستخلص من كل هذا أن النظام السياسي السائد في الجزائر، نظام تحكمه القبضة الحديدية للإدارة وثقافة الحزب الواحد، جبهة التحرير الوطني. حتى بعد ثلاثة عقود من التعددية الحزبية؛ بقيت الأحزاب السياسية أداة طيّعة في يد الماسكين بالسلطة الفعلية إذ يخضع الحزب للقرارات الفوقية. وتبعاً لهذا فإن الادِّعاء باستقلالية الحزب يُعتبر تجنّياً على المناضلين والقيادات التي تعاقبت على تسييرها والتي لازالت إلى حدّ اللحظة الراهنة.

2- من الانقسامية كمُعطى سوسيولوجي إلى الانقسامية كإستراتيجية لفاعلي النظام السياسي

استمرت الانقسامية داخل القيادات في الحركة الوطنية وفي المرحلة الكولونيالية، وبقيت حاضرة في مؤسسات الدولة في إثر الاستقلال، حتى وإن كان هناك تعايش فيما بينها في مراحل مُعيَّنة بتقديم تنازلات لبعضهما البعض في ثورة التحرير كشرعية ظرفية لتحقيق الاستقلال، لكن الواقع الميداني، يؤكِّد أن الاستقلال عِوَض أن يجمعهم ويُصهِرهم في بوتقة نُخبة واحدة جديدة، فقد باعد بينهم، بل حتى استعمال وترويض البعض منهم ضد الآخر. يؤكّد هذا جيداً الطرح الانقسامي للنخب الحزبية وعدم تحقيقها الحد الأدنى من الاتّفاق. حيث أن كل جناح يعتقد أن فكّ الارتباط مع جناح آخره هو انتصار له، في حين أن ذلك يزيد من انقسامية التشكيلات الحزبية؛ ويعيق سيرورة الانتقال نحو مُؤسّسة حزبية مُتماسكة، لما يَنْجَر عنها من تعزيز الانقسامية المحمُولة ضِمنياً كبنية اجتماعية وثقافة سياسية تجذّرت في دهنيات الفاعلين.

استهلت الجزائر دخولها إلى التعددية الحزبية بمنطق الأحادية الحزبية، حيث كان النظام السياسي يحتكر اللعبة السياسية تنظيماً وتأطيراً وإخراجاً، ولَّد حالة انقسامية داخل النخب السياسية الحزبية إيديولوجيا (وطني، إسلامي وعلماني)، بحسب الانتماء الاثني واللغوي الجغرافي (فرانكفوني-عربي/ عربي-قبائلي...)، بدافع جهوي (شرق، غرب، وسط وجنوب).

أدَّت هذه الانقسامية إلى تعميق أزمة التحديث في الجزائر بفعل ظروف عديدة.أوَّلُها، أنَّ الأحزاب لم تلعب دورها الأساسي في اندماج البُنى القَبَلية في قنوات مؤسَّساتية داخل المجال السياسي، بل عملت على تهيِيش تلك العواطف التي لا تزال تعمل إلى يومنا وهكذا أصبحت الحاضنة السوسيولوجية للأحزاب السياسية، تَنهل منه نسيجاً اجتماعياً مُحدداً لتصعيد النخب داخل هياكلها، بل تعدى ذلك إلى البنى المؤسساتية للدولة وفي جهازها الحكومي في مراحل مُعيّنة خاصة في العقدين الأخيرين في فترة حكم بوتفليقة. ثانياً، أن المؤسسة الحزبية، باعتبارها بوتقة صهر لكل الحساسيات والقبائل، وحلقة ربط بين الأفراد والجماعات والدولة الوطنية، لم تَستطِع الانتقال من الولاءات الأولية للقبيلة والجهة إلى الولاءات الأكبر لسلطة مركزية في الحزب أو في مؤسسات الدولة، تبعاً للظروف التاريخية التي مرّت بها والفعل السياسي للسلطة الفعلية.

إن ظاهرة الخوف من المحيط السياسي لدى هذه الأحزاب ومن مؤسَّسات الدولة، وعلى رأسها المخابرات، هي كذلك من بقايا الثقافة السياسية المرتبطة بثورة التحرير الذي أعيد إنتاجها الموسع بعد الاستقلال، إلى درجة أنها تحولت إلى اتهام جاهز لدى القيادات ضد كل من يحاول النقد أو التعبير عن رأي مخالف، بدون أن يعني هذا أن محاولات الاختراق والتوجيه من بعد، وحتى قيادة انشقاقات داخل الأحزاب، ليست واردة من قبل هذه المؤسسات التي تملك وسائل عمل وإمكانات ضخمة، وخارج أي نوع من الرقابة القانونية أو السياسية، علما بأن التحالفات السياسية و المواقف التي يتخذها الكثير من المنشقين، تؤكد، كما كان الحال في حركة النهضة أو التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة التحرير، أنها انشقاقات تمّت بغرض تغيير سياسات الحزب والضغط على قياداته لتوجيهها بما يخدم مواقف رسمية واضحة (جابي، 38،2012).

2-1: الانقسامية داخل أحزاب الإدارة: تجربة حزب جبهة التحرير الوطني

إن حزب جبهة التحرير الوطني بقي مُتَمَسِّكاً بممارسة السلطة بالشرعية التاريخية لاسيما ما تعلق بوثيقة 1 نوفمبر 1954، وهو النداء التاريخي الذي دعا بصورة جليّة إلى الانضمام إلى جبهة التحرير الوطني، الذي التحم حوله كل الشعب بمختلف تشكيلاته، من أجل تحرير البلد من المستعمر الفرنسي كأفراد وليس كأحزاب، توخياً لجمع الطاقات الوطنية تحت لواء تنظيم سياسي واحد، لتحقيق هدف أساسي وهو الوصول إلى تحقيق الاستقلال الوطني.

فقدت جبهة التحرير الوطني واحدة من أهم ديناميكيتاها بمجرد تحقيق هدفها هذا. ومن تم عرف حزب جبهة التحرير الوطني تَطوُّرات نوعية شكلاً ومضموناً مُجسِّداً في برامجه العامّة ما اتفق عليه في وثيقة واد الصومام والنقاش المحتدم حول أولوية المدني على العسكري، ثم برنامج طرابلس فمؤتمر الجزائر بتاريخ 16 أفريل 1964.

أُسنِدت إليه الإدارة الحكومية، منذ سنة 1964 بميثاق الجزائر، وكذلك مهمّة الدفاع عن خيارات النظام (التصنيع، الثورة الزّراعية...) مع السكان. بعد عام 1965، استطاع أن يستمد سلطته من كاريزما بومدين لكنّه فقد كل مصداقيته بعد وفاته. من خلال أعمال الشّغب التي اندلعت في أكتوبر 1988(Addi. 2006, P 148)..

دخل حزب جبهة التحرير الوطني التعددية في جو عاصف، وكأنها مرحلة سياسية موجهة ضده إدا راعينا أن الحركة الاحتجاجية التي مهدت للانتقال إلى التعددية قد وجهت ضد قيادة جبهة التحرير تحديدا التي تمت التضحية بها، قبل الشروع في المصادقة على الدستور الجديد الذي منح التعددية للجزائريين، وهو جو جعل تكيف جبهة التحرير مع هذه المرحلة الجديدة صعبا ومكلفا حتى بعد تنصيب عبد الحميد مهري على رأس الجبهة، عوض محمد شريف مساعدية الذي اتّهم بعرقلة الإصلاحات والوقوف في وجهها خلال سنوات المخاض التي عاشتها الجزائر في أواخر الثمانينات (جابي، 39،2011).تَمَّ نَهب مَقرّه أولاً لأنه لم يكن يحظ بِشعبية. بعد الإصلاح الدستوري في فبراير1989 ، كان القادة يأْملون في أن يصبح حزب جبهة التحرير الوطني، خاضعاً للمنافسة، حزبًا مُهيمناً يَستقْطِب حوله تشكيلات زبائنية صغيرة. (Addi. 2006 P 148).

في جانفي 1995، بإيعاز من عبد الحميد مهري، الأمين العام من 1989 إلى 1996، شارك في اجتماع سانت إيجيديو الذي جَمع بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ، جبهة القوى الاشتراكية، الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، النهضة، حزب العمال، والرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، مُمْضين على أرضية اتّفاق روما والتي تدعو إلى حل

سياسي للأزمة. كانت هذه هي المرّة الأولى التي تَتَّخذ فيها جبهة التحرير الوطني مُبادرة تُثِير غضب السلطة الهرمية العسكرية. انطلاقاً من هذا تَمخَّضت فكرة إنشاء مُنافس لجبهة التحرير الوطني FLN ، التجمع الوطني الديمقراطي RND، في عام 1997 في ظرف استثنائي، بأمر إداري (Addi. 2006,P 148).

أما جبهة التحرير، فقد عرفت تغييرات على مستوى قيادتها أكثر من أي حزب سياسي آخر، ليس بسبب الحراك الداخلي الذي عاشته فقط، بل كذلك، بدرجة أكبر، نتيجة التغييرات التي حصلت على مستوى رأس السلطة التنفيذية في رئاسة الجمهورية التي كانت تنصّب الأمين العام الراضية عنه، وبمناسبة كل ظرف سياسي، وما يحمله من هموم وتحديات (جابي، 2011، 39).

مرَّت جبهة التحرير الوطني بعدَّة أزمات عاشها حزب جبهة التحرير الوطني بفعل الحالة الانقسامية التي واجهتها، بعد إعلان أمينها العام علي بن فليس الترشح للمعترك السياسي، رئاسيات 2004، منافساً لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الذي كان مدعوماً من طرف أحزاب التحالف الرئاسي مُمثّلة في التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم، وما تبقي من جبهة التحرير مُمثَّلة في الحركة التصحيحية التي قادتها قيادات مُنشقة عن الأمين العام والعديد من تنظيمات المجتمع المدني والجمعيات التي تُعتبر كأذرع للأحزاب السياسية المذكورة آنفاً.

تتعمَّق تلك الانقسامات لتصل إلى منظمات المجتمع المدني، الموالية للأحزاب الكبرى التقليدية، جهازين النظام الأفلان، وَ الأرندي؛ يتعلَّق الأمر بمنظمة أبناء الشهداء، منظمة المجاهدين، اتحاد النساء، اتحاد الفلاحين، اتحاد الشبيبة الجزائرية والاتحادات الطلابية، التي تُعتبر أدرُع للجهازين، وتلعب دوراً كبيراً في التّجنيذ والتّعبئة وخاصة خلال المحطات الانتخابية كنشاطات موسمية، تزامنا والاستحقاقات السياسية المحلية، الوطنية والرئاسية. يتم اعتلاء مناصب قيادية في هذه التنظيمات الجماهيرية من طرف متحزّبين، ويحتدم الصراع غالباً بين الجهازين من أجل ضمّ أكبر عدد ممكن من هذه المنظَّمات لتوسيع قاعدتها الشعبية، ويمكنها بذلك توسيع وعائها الانتخابي، تحسباً للمواعيد الانتخابية.

ونُعرّج هنا على الثقافة السياسية لفاعلي النظام، تلك الكتل أو الأجنحة استغلت ولا تزال إلى يومنا هذا تستغل الصراع بين تلك النخب، كعائد كبير لتعاظم نجاحاتها، لأن عسر الانتقال هو تَمَثُّل النخب المنتفعة من المصالح، تُمكِّنها من الولوج إلى الموارد المكدّسة في المؤسسات السياسية بسهولة تامّة؛ إنّ فكّ وِثاق ارتباط النخب الحاكمة الحزبية سواء أكان ذلك في شكل تحالف أحزاب أو داخل حزب واحد في شكل تيارات إن صحّ التعبير (يمين، يسار أو معتدل) أو تكتل أجنحة أو زمر معيّنة في فترة زمنية محدّدة؛ هو انتصار وتحقيق عائد أكبر لمصالحها الشخصية، طبعاً على حساب قوّة وفعالية الحزب السياسي، تلك القيادات، لا يُخالجها أدنى شك بأنَّها مَحل تلاعب مُستمر لصالح سلطة فعلية ماسكة بزمام الأمور حتى وإن كانت تُمثّل جناح سياسي للنظام الفعلي الحاكم، تُفشل بذلك أي تفكير خارج الصندوق يُعطي للحزب مكانة أساسية داخل النظام القائم.

2-2: الانقسامية داخل الأحزاب الإسلاموية

هناك انشقاقات مسّت كل الأحزاب، ولو بدرجات متفاوتة، وكانت شرارتها الأولى مؤتمرات الأحزاب والانتخابات التي تعرفها على المواقع، بما فيها مواقع الرئاسة على الحزب (جابي، 2011، 28). إن الاستثناء الوحيد الذي يمكن أن يلاحَظ هو حالة حركة مجتمع السلم التي يشارك فيها رئيس مجلس الشورى الوطني الذي تمنحه القوانين الكثير من الصلاحيات، من بينها الدعوة إلى عقد المؤتمرات العادية والاستثنائية، كما جاء في المادة (14) من القانون الأساسي شرط موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشورى دائما (جابي، 28،2012)...لا تتوقف حالة حركة مجتمع السلم في منحها صلاحيات واسعة لمؤسسة مجلس الشورى ورئيسها عند حدّ المبادرة بالدعوة إلى انعقاد مؤتمر الحركة، بل تمتد إلى مجالات واسعة، من بينها انتخاب الرجل الأول للحركة وتنحيته، كما هو موضح في المادة (21) من القانون الأساسي للحركة، مما يجعلنا فعلا أمام حالة نادرة في توزيع الصلاحيات وعدم احتكارها من قبل الرجل الأول في الحزب لصالح مؤسسة مختلفة ومراكز قرار متعددة، كرئيس مجلس الشورى ونائبه ونائبي رئيس الحركة (جابي ، 28،2012).

تزيد درجة تعقيد التنظيم الحزبي لحركة مُجتمع السّلم من درجة مأسستة مقارنة مع الأحزاب الأخرى. نظراً للخاصية التي تتّسم بها البنى الفرعية المشكِّلة له و تمايزها واستقلاليتها والصلاحيات التي تؤديها. فكلّما ازدادت أعداد وأنواع الوحدات الجزئية زادت قدرة التنظيم على التّوازن وَ ضمان وفاء أعضائه وقيادييه.وكلَّما تعدَّدت أهدافه كلما أصبح مُتكيّفاً. لكن تنامي وتعقُّد هذه الوحدات الحزبية المتمثّلة في مؤسسات الحزب وتوسيع صلاحياتها في مختلف المستويات الحزبية، لا يرافقها تنامي وظيفي وتغيُّر في الدهنيات، ليبقى دور تلك المؤسَّسات صوريًا وشكلياً، من خلال الازدواجية الحاصلة في المنظومة الحزبية، التي لا تحتكم إلى القوانين الأساسية والأنظمة الداخلية كنصوص بقيت حبيسة التنظير بعيداً عن العمل بها ميدانيا، وتوظيفها وفق ما تقتضيه الشرعية الظرفية. وخاصة لما يتعلّق الأمر بالصراع على رئاسة الحزب.

لم يمنع التنظيم الحزبي للصلاحيات وتوزيعها من تسجيل حالات انشقاق وأزمات وصلت إلى حدّ تكوين كيان مستقل عنها مسّ قواعدها وإطاراتها الوسطى، وحتى كتلتها البرلمانية، كما حصل مع حركة الدعوة والتغيير التي قادها الوزير السابق عبد المجيد مناصرة. هناك انشقاقات مست كل الأحزاب، ولو بدرجات متفاوتة، وكانت شرارتها الأولى مؤتمرات الأحزاب والانتخابات التي تعرفها على المواقع، بما فيها مواقع الرئاسة على الحزب (جابي، 2012، 28).

تتعمَّق الانقسامية داخل الأحزاب الإسلامية كإعادة إنتاج تلك الممارسات التي حدثت وتحدث داخل جهازي النظام أحزاب الموالاة، بالنسبة للانقسام الحاصل داخل جمعية الإصلاح والإرشاد، تِبعاً للإنقسام الحاصل داخل حركة مجتمع السلم، القيادات الموالية لزعيم الحركة أبو جرّة سلطاني تمكنّت من اعتلاء مناصب قيادية داخل الجمعية، وحدث ذلك الشَّرخ في روافد الحزب المتمثّلة في اتحاد الطلبة بيد أنَّ كل حزب له اتحاد طلابي تابع له.

هذه الايدولوجيا تتطوَّر، وأصبحت تُشكل خطراً مع مرور الوقت على أوراق لعب النظام السياسي، خاصة لما تقترن ببعدها الاجتماعي، وتصبح كتعبئة شعبية تتوسَّع شيئاً فشيئاً؛ تُهدد شرعية النظام السياسي لأن المرجعية

الايدولوجيا للأحزاب الإسلاماوية تتميّز بنوع من القوّة نظرا لارتباطها الوثيق بالمعتقد والمقدَّس وخصوصا لنظر لسهولة تعبئتها كمورد سياسي؛ أي تحويلها إلى قوّة سياسية. تبعاً لهذا ترتبط إستراتيجية النظام السياسي بتوجهها نحو احتضان وقبول التيار المعتدل (الذي لا يطالب بالتغيير الجذري لعلاقات القوة داخل الدولة)؛ كقوة مضادة وبديلة لتلك الأحزاب التي لها مطالب راديكالية.

تُعتبر الايدولوجيا مقوماً ومصدراً من مصادر الشرعية التي باسمها تندمج الأحزاب السياسية في العملية السياسية، فهي أداة اندماج سياسي. يقصد بهذا أن الفكرة التي تحكم الايدولوجيا السياسية تتحرّك داخل حيز هو الهامش المسموح به للمناورة، وخارج حدود هذا المجال تُصبِح هذه الفكرة مصدراً للإقصاء السياسي. بِطَرح إيدلمان أن الحزب السياسي يدخل في علاقة مُتناقضة من الارتباط والانفصال عن النظام السياسي، وهذا يعني أنه يبحث عن شيئين متناقضين؛ إنه يسعى إلى السلطة لكنه في نفس الوقت يجب أن يبقى على تلك العلاقة مع النظام وإلا فقد ينتهي سياسياً (Edelman, 1971)، هذه المخاطر التي تُحدّق بالتواجد والبقاء ضمن حيِّز ما يُسمِّيها غامسون بالحيّز المسموح ويقع بين حدّين اثنين أحدهما أدنى خطر الاحتواء والآخر أقصى عندما الحزب يبلغ الحزب خطاً بروتستانتياً حاداً أكثر راديكالية، حيث أنّ تجاوز هذين الحدّين يؤدي إلى انتفاء الحق السياسي (Gamson William, 1975)، ونعني بالإقصاء هنا أنها تفقد شرعيتها. يَنسحب هذا على الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي تَنهل من الوعاء الروحي المقدّس في بناء خطابها السياسي إلا أن مطالبها السياسية تَتميّز بوجود أنواع من الراديكالية من ناحية دعواتها إلى إجراء تغييرات جذرية على منظومة علاقات القوة في المجتمع، وأن مثل هذه المطالبات تُصنّف لدى النظام الجزائري خارج الحدود القصوى المسموح بها إذا عدنا إلى تعبير إيدلمان أعلاه. على هذه الأساس ترتكز استراتيجية النظام الجزائري على تفضيل التعامل والعمل مع الأحزاب الإسلاموية المعتدلة كآلية لرفض وإقصاء الطُروحات والمطالب الراديكالية التي لا تتناغم مع ما هو مسموح، فتكون حِصناً منيعاً أمام هذه الأخيرة. تعكس تجربة حركة مجتمع السلم هذه الديناميكية حيث تم تفضيلها كطرف مُحاور من طرف النظام السياسي وهو ما أدى إلى نهاية شبه حتمية لإيديولوجية جبهة الإنقاذ (أي عدم تجدِّدها وتجسيدها نهائياً في أحزاب أو حركات سياسية أخرى منذ حلّ هذا الحزب سنة 1992.

2-3: الانقسامية داخل الأحزاب العلمانية

إن العائلات السياسية بمختلف توجهاتها الإيديولوجية، لم تكن في منأى عن الأبوية التي عرفها الحزب الواحد وأحزاب السلطة، تعتبر كآلية ينتهجها الزعيم من أجل بسط سيطرته وتحقيق ولاءات أكثر تُعزّز من سلطته وتقوّي صفوفه، إذ أنها تؤمّن تمسّكه بالسلطة وتوظيفها في اتجاه خدمة وتأكيد الولاءات التقليدية، شخصنة السلطة، وانتشار القيم الأبوية في تمظهراتها الحديثة داخل الحزب.

إن التفسير الطبيعي "لهذا النزيف" ، هو طغيان ثقافة "الزعامة" و"الجهاز" على تسيير الحزب، ومن مميزات هذه الثقافة: غلق الأبواب أمام بروز الكفاءات وتشجيع الرداءة لضمان الولاء للزعيم، واحتقار القاعدة من خلال عدم استشارتها في القضايا المهمة، كعقد روما مثلا، وحرمانها من روح المبادرة، ومن خصائص ثقافة الزعامة والجهاز أنها

تشجع الولاء للأشخاص، على حساب المبادئ الديمقراطية، فمعيار الخطأ والصواب يتمثل في نزوات الزعيم(جابي ، 2012،33).

تقترب إيديولوجية جبهة القوى الاشتراكية إلى الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية الأوروبية (هو عضو في الاشتراكية الدولية) التي تَستعير منها نموذج التناوب الانتخابي واحترام القيم الديمقراطية، خاصّة حرية التعبير وحقوق الإنسان. والتناقض، تكمن قُوّتها أيضًا في ضُعفها ، يعني، أي أنَّها تَتماهي مع زعيم كاريزماتي ومع منطقة واحدة. هاجِسها هي إمَّا جعل منطقة القبائل حِصنًا لتأكيد نفسها كمتحدث رسمي لمنطقة غير خاضعة، أو التوسّع على المستوى الوطني في مواجهة خطر خسارة الميدان في منطقة القبائل لصالح خصومها القُدامى والجدد (العروش RCD et 'arouch التجمُّع من أجل الثقافة والديمقراطية)، كان حسين آيت أحمد يبحث عن مسار وسطي لا يتخلى فيه لا على التَّقَوقُع في المنطقة ولا عن البعد الوطني (Addi, 2006. P 152) .

عُرف آيت أحمد بمعاداته للحركة الاحتجاجية المعروفة باسم العروش كقنوات غير رسمية، وهي بنى قبلية غير حزبية تدعي التَّحدث باسم جميع سكان منطقة القبائل، ، التي تعتبر الحاضنة الأساسية لحزبه يَستمّد منها النسيج النضالي؛ هكذا كانت تمثُّلات قيادات جبهة القوى الاشتراكية للعروش، و تأسيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في عام 1989 على أنقاض جبهة القوى الاشتراكية كحالة انقسامية على الطريقة القبائلية تَحتثُّ من كل الفئات والحركات الأفراد الأكثر راديكاية وتشدُّداً.

يَجعلنا نتساءل عن جدوى إنشاء الأحزاب السياسية العلمانية، ما دام أنّها تَعي جيداً الثقافة السياسية لفاعلي النظام السياسي القائم، بحكم أنّ مُؤسِّس الأفافاس كان واحداً من كبار رجالات الثورة التحريرية؛ هل يُعاد إنتاج نفس الممارسات السياسية داخل الحزب الواحد (حزب الإدارة)، واستعمال نفس السيناريوهات ضد القياديين الذين خرجوا عن الخضوع والطاعة لفاعلي النظام؟

حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الذي أسَّسه مُتمرِّدون من جبهة القوى الاشتراكية، الذين كانوا على قطيعة مع الحزب، ومن الحركة الثقافية البربرية، فرض نفسه في المجال السياسي–الإعلامي بفضل ديناميكية قائده سعيد سعدي. سَمحت مُعاداته الشديدة للإسلام السياسي دَعم أطراف من الجيش أكثر راديكالية، والتي سعت عبثاً إلى أن يكون تعبيرًا سياسياً عنها. ويدعوا في خطابه إلى التمسّك "بالقيم الجمهورية والديمقراطية"، لكن فعلياً هي رفض فتح المؤسّسات لأي تشكيل يستعمل الخطاب الديني. نموذجها هو العلمانية الفرنسية، التي تفصل بوضوح بين السياسة والدين. مُجنَّدين من الطبقات المحيطية للدولة التي يَخافها الإسلاميون من الأحياء الشعبية، لا يخشى التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية أن يكون أقليّة من الناحية الانتخابية (Addi, 2006. P 152).

إنها القوقعة القبائلية الجهوية التي يؤكدها العديد من القرائن والمؤشرات، كنتائج الانتخابات القليلة التي دخلتها الجبهة، بعد الإعلان عن التعددية، ونوعية التجنيد، وخصوصيات القيادة التي يحتكرها أبناء المنطقة...الخ. نقول هذا. رغم الفرص التي سمح بها تاريخ الجزائر السياسي لجبهة القوى الاشتراكية لمغادرة هذه القوقعة...فعلا، فقد كان بمقدور الحزب أن يخرج، ولو جزئيا من هذه"القوقعة" خلال فترة الاضطراب السياسي التي عاشتها الجزائر، في بداية التسعينيات من القرن الماضي، بعد أن توجّهت نحوه الكثير من الفئات الوسطى المتعلِّمة والأطر التي رفضت

الاختيار بين جبهة الإنقاذ الإسلامية وجبهة التحرير الوطني التي لخصها آيت أحمد نفسه في الخيار القاتل بين الكوليرا والطاعون (جابي، 2012،36).

ثالثاً: أزمة التحديث داخل الأحزاب الجزائرية من النيوبثريمونيالية إلى تعميم الممارسات الزبائنية

ومن الوظائف الرئيسية للأحزاب ضمان مشاركة فعّالة للمواطنين في المجال السياسي بأشكال قانونية، وهذه المشاركة هي سيرورة تاريخية تراكمية في فترات زمنية وبأشكال مُختلفة في كل البلدان ؛ وتشارك الأحزاب السياسية الجزائرية في العمل السياسي، وخاصة الانتخابات، حيث تنوّعت المشاركة السياسية بين أحزاب النظام التي تُعطي شرعية للنظام السياسي القائم وتُعزّز بذلك الرابطة الزبونية، أو أحزاب المعارضة التي عادة ما تُقاطع هذه الانتخابات التي ترى بأن نَتَائجها مَحسومة مُسبقاً.

يتّضح من جميع الأعمال المتعلّقة بالمسألة أن وظيفة الحزب،كجهاز وساطة بين الدولة والمجتمع و كإطار قانوني للتعبير عن الاختلافات، هي دمج مطالب السكان في النظام السياسي. من أجل تهدئة العلاقة بينهم وبين الدولة. عندما يتم تلبية هذه المطالب، يشعر السكان بالمشاركة في الحياة المؤسَّسية من خلال مُمثلين منتخبين (Addi, 2006. P 152).

تريد الفئات الوسطى المتعلمة أن تشارك في اتخاذ القرار وتستشار حوله، كما تريد ربما، وبدرجة أكبر، الدخول في المنافسة الانتخابية، والمشاركة في السلطة السياسية على المستوى الوطني والمحلي، التي ترفضها قيادات الأحزاب، كما هو حال آيت أحمد أو حتى زعامات من تيارات أخرى، مثل عبد الله جاب الله الذي عاش عدة انشقاقات داخل الأحزاب التي كونها على غرار حركة النهضة والإصلاح، وقادتها شخصيات تنتمي إلى الفئات الوسطى المتعلمة التي تريد أن تصل إلى مراكز القرار المختلفة بعد مراحل متفاوتة من المعارضة للنظام (جابي، 2012،37) .إنها نزعة قوية إلى المشاركة، تقابلها قيادات الأحزاب بوضع استراتيجيات ممانعة ومعارضة، لا تخدمها، ولا يتم التشاور حولها دائما، على غرار ما حصل عندما شاركت جبهة القوى الاشتراكية في ندوة سانت إيجيديو في روما حول الأزمة الجزائرية، أو حتى عندما قررت مقاطعة الانتخابات أكثر من مرة، وهي مقاطعة لا تخدم بالطبع مصالح هذه الفئات الوسطى المتعلمة التي تملك، كاستراتيجيا، الوصول إلى كثير من المواقع عن طريق الأحزاب السياسية، التي التحقت بها بقوة بعد الاعتراف القانوني بها، وحتى قبل ذلك، عن طريق الانتخابات بالذات التي تقاطعها كل مرة قيادة هذه الأحزاب (جابي، 2012،37).

هذا ما يُقوِّض فُهوم المشاركة السياسية وتبقى مرهونة مباشرة بالعملية الانتخابية فقط والنشاط الموسمي الذي يطغى عليه الطابع المناسباتي كالأعياد الدينية والوطنية والتواريخ الرسمية للأحزاب المندمجة في النظام، أو المشاركة في شكل حركات احتجاجية وأساليب عنيفة لأحزاب المعارضة التي تُعبر عن نفسها بأشكال أخرى من الرفض.

1- من الشرعية التاريخية :الثورية (الأبوية) إلى شرعية الأبوية الحديثة (التيوبثريمونيالية)

فشل الانتقال إلى الشرعيات الحديثة التي تتّكئ على الشرعية الشعبية والدستورية كقيمة قانونية تتّسم بالطرح العقلاني يلتحم حولها أفراد الحزب والمناضلين، تراعي التضامن العضوي ويؤمّنها منطق التداول الانتخابي لتأطير الحياة السياسية الحزبية، حيث يتم تنظيم وتوزيع السلطة والتنافس عليها وفق ما تقتضيه الشرعية الانتخابية تكون بديلة عن الشرعيات السياسية التقليدية التي كانت تتّكئ على الشرعية الثورية التاريخية والشعبوية.

تتموضع الأبوية الجديدة ضمن امتداد الإيديولوجية السياسية للحركة الوطنية، التي يتمثّل هدفها في بناء الدولة الأمة الحديثة أين يتم اجتثاث كل الإنقسامات الإجتماعية و أولاها التّفاوتات الإقتصادية، على الأقل على مستوى المخيال. و تَتمثّل مهمة الدولة في محو التفاوتات الإجتماعية لتعزيز وحدة الجماعة التي تمثّلها(Addi 1990, 9) بطريقة معيَّنة، أَعادت الجبهة الإسلامية للإنقاد إنتاج الشّعبوية وَ خَطَّطت لتأسيس نظام أبوي بواسطة تركيبة أشخاص سياسيين مُختلفة. ممَّا يدلّ على استمرارية صِحّة وَ عمليَّاتية الأبوية الجديدة في الثقافة السياسية للجزائري المتوسط. إذ لم تُغيِّر الثلاثين سنة من الإستقلال إدراك السياسي وَ التمثّلات الثقافية للشعب. وهنا يَكمن إخفاق حزب جبهة التحرير الوطني كحركة تحرير وطنية وضعت كهدف لها تحطيم النظام الإستعماري و تحديث المجتمع , (Addi 1998)

كانت شعبية الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 1990-1991 عائقاً أمام التحول الديمقراطي، خصوصاً أنه كان بداخلها تيارات راديكالية تسعى إلى الانتقام من الفئات الاجتماعية التي يُنظر إليها على أساس أنَّها أعداء يجب تحييدها. شعرت هذه الشريحة الاجتماعية المرتبطة بالجيش والدولة بشكل عام أنها مُهدّدة في وجودها وقرّرت الكفاح من أجل بقائها. إذ منح الفائزون في الانتخابات لأنفسهم الحق في قتل الخاسرين، فلن تكون هنا كانتخابات لأن الرهان في الأخير ليس البقاء المادي فحسب، بل استعمال القوة كأداة لتسيير الدولة. إذ كانوا يَتمثَّلون ذلك كغنيمة، لدى فإن شروط توفُّر مجال سياسي حداثي سلمي غير مستوفاة(Addi. 2006, P 144)؛ تعكس تجربة حزب الجبهة الإسلامية للإنقاد إعادة إنتاج الأنماط الأبوية في شكل حديث.

تُعيد أحزاب الإدارة إنتاج نفس الممارسات الأبوية بتغليف جديد، نجم عن غياب القيم المصاحبة للديمقراطية وعدم اكتمال نشوئها وتجذّرها، ترك المجال لبروز الأبوية الحديثة أن تأخذ مكانها في الممارسة السياسية وفي كل المستويات؛ باعتمادها على مركزية اتخاذ القرارات وشخصنة السلطة وخوصصتها في طبيعة العلاقات التي تتأسَّس بين المركز والهامش؛ إذ تحتكر لنفسها كل الصلاحيات في صناعة القرار التي تتخذ منحى غير ديمقراطي في كل المستويات؛ يحيل دون الانتقال إلى الديمقراطية التشاركية التي تؤمّنها المداولة الجماعية والتشاركية وقبول الرأي والرأي الآخر.

يتعزّز هذا الطرح من خلال الروابط التي تُنشأها شبكات مصالح معينة وعُصب وجماعات في محاولاتها الاقتراب من الريع وحجز مواقع لها داخل سلّم التراتبية الاجتماعية وَ السياسية يتعلق الأمر بجهازي النظام السياسي حزب جبهة

التحرير الوطني، وَ حزب التجمع الوطني الديمقراطي، تم فيما بعد تم استقطاب العديد من الأشخاص الذي كانوا يشكّلون تيار مُعتدل داخل صفوف حزب الجبهة الإسلامية، وتمت هيكلتهم في حزب جبهة التحرير الوطني سواء ضمن هياكل الحزب أو في القوائم الانتخابية كإستراتيجية إدماج التيار الإسلامي المهادن للنظام السياسي مكّنتها من اعتلاء مناصب قيادية في المجلس الشعبي الوطني وفي المكتب السياسي للحزب. تُعبر هذه الحالة عن انتقائية مدروسة من طرف النظام السياسي لتنويع العرض السياسي و لكن بالاعتماد على نخب مألوفة تقبل التفاعل الايجابي معه و لكن بناء على شرعيات تقليدية أساساً تَعْرِض عن الاعتبار الإيديولوجي وتتجاوزه.

2- الإنتقال من النيوبثريمونيالية إلى تعميم الممارسات الزبائنية: نهاية الايديولوجيا

إن تقوّيض درجة مأسسة الحزب السياسي، ترك المجال لبروز ظاهرة الزبائنية السياسية كمعوّض عن نقص في البناء المؤسساتي الحزبي وعلى مستوى البنى المشكِّلة له، أين يتم تبادل تلك المزايا والخدمات على أساس الولاء كتعبيرات سياسية داخل تلك العلاقات الشخصية الاجتماعية؛ وأيضا بالنسبة لبعض الأقليات والتي لا تجد لنفسها سلطة وسطوة داخل الحقل السياسي، تجد نفسها مرغمة للدخول في تحالف وفي مستوى آخر من مبادلة خدمات أخرى مع فاعلي السياق السياسي من أجل فرض وجودها وعقلنة حساباتها التكتيكية من أجل استمرارها في المواقع الحزبية والمحافظة عليها خاصة إذا اقترن ذلك بالرأسمال المادي.

يُعبّر هذا بالفعل عن التناقضات الإيديولوجية للمجتمع الجزائري الذي من جهة يطمح إلى سلطة مُمأسسة تحترم مصالح المجموعة الوطنية و تكون قريبة من اهتمامات الشعب، و من جهة أخرى يَرفض تَفضيل المؤسسات التي تَتعارض مع الشّعبوية (Addi, 1994, 91). يرجع هذا إلى الاعتبار الذي مفاده أن الجزائر كسائر البلدان المستعمرة، لم تَأخذ نَصيبها من إنجاز إيديولوجية وطنية، أو في بناء أحزاب وطنية شرعية (FAVRET 1967, 72). في ضوء فنّ الفعل هذا،كما يكون الانضمام إلى حزب وممارسة عهدة انتخابية اختياري، هو مرهون أيضاً بقدر غير كبير بالخيارات الإيديولوجية، بيد أنها مجرّد قنوات تسمح لممارسيها الولوج إلى مراكز السلطة أين تبدأ عملية مُراكمة من لَدُنِهم. إذ يُهمل البعد الأيديولوجي ويصبح ثانوي مقارنة بالسياسة التي تُقوَّض وتُحجَّم بالنسبة لمقاول الوساطة الزبونية وتَقْتَصر فقط بالوصول إلى مواقع في السلطة، إذن مصادر النهب (Hachemaoui, 2003, P 65)، ويُحاجج آلان روكي Alain Rouquié بقوله، إنَّ الحق المكفول قانوناً، يأخد طابعاً غير شخصياً في جوهره، هو حق لا تترتب عنه امتيازات وخدمات سياسية مُعتبرة. ويُضيف بَاول J.D.Powell بالفعل، في الزبائنية، تكون نشأة النظام واستمراريته مُتعلقة بصورة كلية تقريباً بعلاقات تبعية مباشرة. بصفة غير شخصية وأفقية بين الأشخاص حسب نظام تراتبي هرمي وتكون أيضاً غير فعّالة بقدر ما هي نادرة (Hachemaoui, 2003, P 69).

وبالتالي هنا نشير إلى علاقة الأحزاب بالنظام السياسي القائم، إذ نعتبر أن الأحزاب السياسية في حد ذاتها في علاقة زبائنية مع النظام السياسي القائم باعتباره ماسك بزمام الأمور السلطة، الإزدواجية الحاصلة بين الثنائيات المتناظرة على مستوى النظام السياسي والذي يُفوِّض جزء من ممارسة السلطة للمنتخبين من الأحزاب السياسية التي تُعد كواجهة مدنية لخلفية إدارية؛ تنقل تلك الممارسات إلى مؤسسات الدولة، سيما تلك التي يتقاسم فيها المعيَّنين مع المنتخبين السلطة محلياً ووطنياً.

إن وجود الحزب داخل مؤسسات الدولة ومفاصلها وداخل المجالس المنتخبة المحلّية والوطنية، يمكِّن المنتخبين من مبادلة الخدمات والامتيازات الرمزية والمادية والمنتجات السياسية بين المحترفين السياسيين (الزعماء–الرعايا) والمستهلكين (الزبائن–المناضلين) في كل المستويات المحلية والوطنية داخل السوق السياسي، من خلال تنامي الرأسمال الاجتماعي–السياسي، وسرعة وفعالية تلك العلاقات خاصة بتزايد المؤسسات السياسية على المستوى الوطني، تزداد حدَّتها في المواعيد الانتخابية، أين تتجدّد تلك السلطة ويعاد إنتاجها، وفق معايير تقليدية تحتكم إلى الولاء والتبعية وتبادل المزايا، وينجم عنها صعود جماعات اجتماعية جديدة بمفاضلة من يمتلكون الرأسمال المادي.

لدى الإدارة الحكومية مؤسّستين (FLN و RND) خاضعتين لها بشكل دائم. مهمّتهم هي الدفاع عن سياسة الحكومة وإعداد قوائم المرشحين لمختلف الانتخابات، مقابل التعيينات في الوظائف السياسية أو الإدارية. باتباع منطق الطاعة، ويتعرّض حزب جبهة التحرير الوطني...لأزمات على مستوى القمة وهي تَعبير عن طموح أشخاص يُشكّلون مجموعة من العُصب. كما تثير الامتيازات الرمزية والمادية الممنوحة من قبل النظام إلى المنتخبين الشّهية والطموح وهو يستدعي تشكيل علاقات زبائنية وآليات لتوزيع موارد الدولة بغية تأمين العمل المحلّي وبالتالي تجنيد الأعيان من أجل التأثير على نتائج الانتخابات(ADDI, L'IMPASSE DU POPULISME. 1990, 13).

يدخل هذا ضمن الإطار سياسية الولاء التي تُبديها قيادات هذه الأحزاب، في إطار علاقة زبائنية شبكية بِتحريك الحلقات الحزبية في كل المستويات مع قيادات الحزب إلى أن تصل إلى حد الهرم السلطوي لفاعلي النظام السياسي (الراعي) مع حلقات الحزب خارجياً، وأفقياً في إطار تبادل المزايا والخدمات بين حلقات الحزب داخلياً (الزبائن).

وما زاد ذلك أزمة هو تعلُّق الأحزاب السياسية وخاصة أحزاب التحالف الرئاسي ببرنامج الرئيس، والترويج له والدفاع عنه في أوَّل فرصة تتاح لقياداتها وممثّليها للتنويه بإنجازات الرئيس؛ ولَّدت حالة جمود سياسي لنشاط الأحزاب خاصة تنازلها عن بلورة مشروعها الحزبي في الشق الاجتماعي، السياسي والاقتصادي.

❖ التحالف الرئاسي: تقويض المشروع الحزبي، وتعميق الممارسات الزبونية

شكَّلا حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي الواجهة السياسية لفترة معيّنة، كجهازين للنظام السياسي، بواسطة شبكات علاقات زبائنية وقبَلية، داخل مؤسّساته الوطنية والمحلية بُغية تحقيق مزايا ومكاسب، قبل أن ينضّم إليهما حركة مجتمع السلم في فيفري 2004، بشكل رسمي في إطار تحالف رئاسي من أجل دعم

وإنجاح برنامج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي أُنشِأَ خِصيصاً لدعم الرئيس لعهدة رئاسية ثانية، وغلق طريق الوصول إلى مؤسّسة رئاسة الجمهورية، أمام علي بن فليس الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، هذا الأخير الذي ساندته أحزاب المعارضة كحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، قبل أن يُحَلَّ هذا التحالف الرئاسي الذي كان يُروِّج لبرنامج الرئيس، وتَنصَّلت أحزاب التحالف من برامجها، وحَطِّها السياسي وحتى إيديولوجيتها التي كانت تَدَّعيها أو تَتبنّاها أو تُدافع عنها.

فشل المشروع الحزبي وبلورة إيديولوجيته وطنية، وتحقيق الأهداف التي ينشدها لتحقيق ممارسة حديثة داخل هياكله الأحزاب، إذ حلَّ محل البرامج، تسوية مصالح الزبائن والزعماء، وعقلنة حساباتهم الشّخصية؛ من الزعماء ممثّلين في الجناح الرئاسي للرئيس مسنود بجناح من المؤسسة العسكرية، وزبائن ممثلين في أحزاب التحالف وجناح من التصحيحية الذي قادها عبد العزيز بلخادم الذي يصبح فيما بعد الأمين العام للحزب، لم يكن لصالح تحقيق البرنامج الحزبي بكل حال من الأحوال.

والأمثلة مُتعددة حيث تم استقطاب قيادات الأرسيدي في الجهاز الحكومي بحقائب وزارية، كضربات يكيلها النظام للحزب داخلياً بعدم استشارة القيادة الوطنية للحزب ومن جهة أخرى لحزب الأفافاس الذي لا يشارك في الجهاز الحكومي ويتمثَّل تقريبا نفس الثقافة السياسية لقياداته خاصة في التعاطي مع فاعلي النظام السياسي والتي تتراوح بين المهادنة أحيانا وثقافة المقاطعة أحايين أخرى، بحسب المتطلبات الوظيفية ومقتضيات المرحلة، ترويض قيادات لأحزاب ضد بعضهم البعض؛ وفي بعض الأحيان استبعاد الحزبين بصفة نهائية عند خروجهم عن الطاعة، في فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة، الذي تم حتى استخدام التشكيلات غير الرسمية (العروش، شيوخ الزوايا...)، وإعادة بعثها في إطار قنوات رسمية من خلال حقيبة على مستوى رئاسة الجمهورية، يزيد من أزمة التمثيل لدى الأحزاب السياسية التي تفترض توسيع قواعدها الشعبية إنطلاقاً من هذه التشكيلات الاجتماعية؛ ازدواجية المعايير هذه استراتيجية لَعِب التجأ إليها الرئيس لتعاظم شعبيته وللتفاوض مع هذه التشكيلات الاجتماعية دون الحاجة إلى وسائط حزبية، بالرغم من وضع حزب جبهة التحرير الوطني قوانين ونصوص تُقَرّد له الكثير من الصلاحيات يحتكرها داخل الجهاز الحزبي، يجعلنا هذا نفكر ملياً في المفارقات الحزبية في الجزائر المعاصرة.

3- إعادة إنتاج الانقسامية في الأحزاب السياسية الجديدة كمخرجات لأزمة التحديث: حزب جبهة المستقبل، حركة البناء الوطني

تحيلنا سيناريوهات التحديث داخل الأحزاب الجزائرية الخالصة، إلى التنبُّؤ بإمكانية إنتاج أحزاب سياسية جديدة، وفق طرح تعاظم عائد النظام السياسي، أي تزايد الطموحات والتوقعات التي يُحصِّلها مقارنة بالتّكاليف التي يُقدِّمها. في حين تتهافت القيادات الحزبية بالمقابل لكسب المزيد من المزايا والمنافع على حساب المشروع والبرنامج الحزبي،

تحسباً لأي طارئ قد يُجهض طموحها السياسي جراء خُروجها عن الطاعة، وذلك مرهون بفترة زمنية معيّنة، قد لا تكون هذه القيادات أُستهلِكت سياسياً في مراحل أخرى.

لقد ترسَّخت هذه الممارسات وأضحت ثقافة سياسية لدى الفاعلين السياسيين، كرُموز يتقاسمها الأفراد والجماعات المتحزِّبين أو في مؤسسات الدولة، تكاد تكون وصفات جاهزة أو إجابات نهائية لتمثُّلات فاعلي النظام السياسي، كاستراتيجيات يفرضها كأوراق لعب يتحكم في سيرورتها بإحكام؛ يتم إشراك بعض القيادات الحزبية وفق مقتضيات الشرعية الظرفية التي تخدم مصالحه وضمان استمراريته. تمثُّلت في الكثير من المرّات في تحييد عناصر فاعلة من اللعبة السياسية، تهميش الكثير منها والتّبعات التي تطال هذه القيادات في فترات متتالية.

في المقابل تلجأ القيادات الحزبية إلى التهافت والتغنّي بنوعية تلك العلاقة التي تَنْبني على الاحتماء السياسي ومبادلة الخدمات مع النظام السياسي، عِوض القيام بردود الأفعال إزاء الفعل السياسي الذي يقوم به فاعلي النظام السياسي، حيث لا نجد أثر لتبادل الضربات التي يكِيلها النظام في مسرح اللعبة السياسية. الأكثر من ذلك، يتم إضفاء الشرعية لتلك الثقافة السياسية التي ترسّخت لدى مجموعة من النخب الحزبية والتغنّي بزبونيته ووفاءه للسلطة الفعلية، على أساس أنها رأسمال اجتماعي و سياسي يُدعم حظوظها في صعود التراتبية السياسية، وهذا ما قد يزيد من شروخ وأزمة الحزب السياسي كما أفرزته تجارب أحزاب أخرى.

تبرز إعادة إنتاج الانقسامية أيضا من خلال توزيع أوراق اللعب كمخرجات لأزمة التحديث؛ بمعنى أن هناك توزيع لقضايا النقاش السياسي بين و عبر مختلف الأحزاب السياسية بينما تبسط الحكومة سيطرتها الحصرية على جُلّ هذه القضايا. فعلى سبيل المثال تُشّكل مطالب تجريم الاستعمار مثالاً عن القضايا التي نَسَبها حزب جبهة التحرير الوطني إلى إيديولوجيته السياسية، و تُمثل مطالب دسترة اللغة الأمازيغية كلغة رسمية ثانية دعامات للعرض السياسي الخاص بالأحزاب القبائلية، عدم خوصصة المؤسسات والطرح الاشتراكي لحزب العمال، العمل الدعوي وإضفاء الطابع الإسلاماوي في العمل الحزبي للأحزاب الإسلامية. يُعبِّر هذا عن تجميع كل أوراق اللعب في يد الماسكين بالسلطة وإعادة توزيعها مُشتَّتة على باقي القوى السياسية. يعكس هذا في الحقيقة ضعفاً للمبادرة السياسية الحزبية في مقابل السياسات الرسمية و هو أحد مظاهر الأزمة الحزبية على المستوى المؤسساتي وَ شكل من أشكال استمرارية الأطر التقليدية (النيوباتريمونيالية) التي تُغذي في الغالب الانقسامية الحزبية. هذه الأخيرة تعمل وفقاً لاستراتيجية استقطاب القيادات (النخب) الجديدة لاستخدامها ضد النخب القديمة، إذا لجأنا إلى طروحات نوربير إلياس.

من جهة أخرى، يتحقَّق استقطاب النخب أيضاً من خلال استقطاب القيادات التي لا تَتَمثَّل نفس القيم والمعتقدات مع الأحزاب القديمة حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي ، وتزيين الواجهة السياسية تحسُّبا للوضع الطارئ الذي يعصف بحزبي النظام، وهكذا كان الحال بعد الهبَّة الشعبية لحَراك 22 فيفري

2019، والذي كانت مطالبه تنحية الرئيس المخلوع عبد العزيز بوتفليقة، وأحزاب التحالف الرئاسي التي كانت تُدعمه وبحدة أقل حركة مجتمع السلم التي خرجت للمعارضة بعد فكّ التحالف الرئاسي.

هناك آليات انقسامية أخرى يُمكن ملاحظتها في تجارب حزبية أخرى، حيث تُنتج انقسامات غير مُنتهية و غير مَحدودة. يُعتبر تأسيس حزب جبهة المستقبل بمثابة انشقاق عن حزب جبهة التحرير الوطني، باعتبار أغلب مؤسِّسيه كانوا قياديين في حزب جبهة التحرير الوطني وفي رافد الحزب كاتحاد الشبيبة الجزائرية، تأسَّس كتيار وطني جديد أو طريق ثالث، أي ليس بحزب مُوالي أو مُعارض للسّلطة الفعلية، بحسب تصريحات رئيس الحزب بلعيد عبد العزيز، أيضاً يُعتبر حزب حركة البناء الوطني بمثابة انشقاق ثاني عن حزب حركة مجتمع السلم بعد انشقاق أوَّل لجبهة التغيير بقيادة عبد المجيد مناصرة، و رغم الانقسامية الظاهرة جلياً في هذه الحركة إلا أنّ جميع النخب المنقسمة و ما ينتج عنها من قوى سياسية جديدة تظلّ مرتبطة بالخط الأصلي الذي يَتَمثَّل ثقافة المشاركة السياسية كاستراتيجية للحفاظ على التوازن والخط الوطني للحركة كما جَسَّدها محفوظ نحناح. تُساهم الانقسامية في هذه الحالة في إعادة إنتاج و تكريس زبونيتها للنظام السياسي نظراً لأنها نخب جاهزة تلقت تكويناً على مستوى الأحزاب القديمة التي انشقت عنها. و هو ما يجعلها تَستبطِن خطاب النظام السياسي ومُقتضيات المرحلة السياسية. لكن و من ناحية أخرى، أدى السّياق العام للحراك الشَّعبي بداية سنة 2019 إلى بروز انقسامية من شكل جديد. عكس العرض السياسي المميّز لهذا السياق إلى تغيير أغلبية المترشحين لقوالبهم السياسية أكَّدته النزعة المعتبرة في الترشح في قوائم حرة، كآلية من آليات سحب الشرعية السياسية من الأحزاب المسيطرة تقليدياً على العرض السياسي.

تُعبّر هذه الأشكال من الانقسامية الحزبية الجزائرية عن وضعيات استِباقية يُحسِن النظام السياسي التعامل معها، وهي في الحقيقة تراكمات، تُعبّر عن مَلَكَات، اكتسبها من مراحل تاريخية إزاء التجربة الحزبية، في الأحادية الحزبية وفي تجربة الانفتاح والتعددية و من تم العُشرية السوداء. هذا لا يطرح تساؤلات عن قوّة السّلطة الفعلية لفاعلي النظام مقارنة بالوضعيات الانقسامية المستمرة للنخب الحزبية بل هي تعبير عن تماسك و قوة النظام السياسي في الهيمنة على المبادرة السياسية التي تجعل من الأحزاب مُجرد أطراف مُساهِمة وفقاً لقواعد اللعبة السياسية و ليس كأطراف مُنتجة لتلك القواعد. مثل هذه القواعد لا تخدم في الغالب ظهور مشروع حزبي شامل و متكامل لممارسة معارضة سياسية حقيقية، و لا قوة حزبية و لا مأسَسَة حزبية.

خاتمة

إنّ الممارسة السياسية داخل الأحزاب السياسية في الجزائر المعاصرة تسير وفق إيقاع بطئ داخل سيرورة التحديث، ويعود ذلك إلى طبيعة البنى الاجتماعية، السياسية والإيديولوجية التقليدية التي تشّكل الأحزاب السياسية، التي تتَّسم بالجمود ولا تستجيب لمتطلَّبات النسق السياسي الحديث. إذ أن هناك تعايش لوضعيتين متناقضتين بمفترضاتهما؛ فالممارسة السياسية أخذت شكلاً هجينًا لا هي تقليدية ولا هي حديثة بالتمام، حيث لا يمكن للفاعلين السياسيين أن يتجرّدون من دهنياتهم التقليدية إذ تُعتبر البنى التقليديةكملجأ وملاذ ومأمن يحتمي به الفاعلون داخل هيئات وهياكل الحزب؛ كشرعية تزداد حدّتها في المحطات الانتخابية أين يتم تبادل تلك الامتيازات والخدمات داخل النسيج الاجتماعي والقرابي، ويُعاد إنتاج سلطة سياسية، وموارد جديدة تفرزها عملية التحديث بشكل يضعف مأسَسة الأحزاب السياسية.

يحيل هذا إلى بروز ممارسات سياسية تحتكِم إلى الشرعيات القبلية والأبوية التحديثيَّة كمعوّض عن النقص الحاصل جراء عدم اكتمال عملية التحديث السياسي؛ وتعميم الممارسات الزبائنية السياسية تزامنًا وانتقال الحزب من وضع كان معهوداً إلى أوضاع جديدة تصاحب سيرورة التحديث الانتقالية بإحلالها لقيم تقليديةكمصدر من مصادر الشرعية وتسلُّق المراتبية الاجتماعية والسياسية؛ فكانت سيرورة التحديث السياسي لصالح بناء شرعيات جديدة تضاف للشرعيات التقليدية الثورية والتاريخية مثل المشروعية القبلية وَ النيوبتريمونيالية وَ الزبائنية، و هي الأنماط المفتقرة لمشاريع التحديث السياسي. تُعبّر الانقسامية الحزبية عن هشاشة البنى المؤسساتية للأحزاب الجزائرية وعن وضعية أزموية للحزب، ففضلاً عن كونها آليات و استراتيجيات يستعملها النظام السياسي لدعم سيطرته على العملية السياسيةكلها، إلا أنها أيضا تعبير عن هياكل سياسية تفتقر لمصادر شرعية سياسية عقلانية. تظل الشرعيات التقليدية و أنماط التفاعلات الناجمة عنها الضمان الأهم الذي يسمح بالاستفادة من الامتيازات والفرص المعروضة من طرف النظام السياسي. أعاقت هذه التفاعلات الحزب من أن ينتقل من الشكليات إلى المضامين و من التقليدي إلى الحديث المؤسس و ذلك بسبب هشاشة الوعي الجماعي و المشروع الحزبي و الفكرة السياسية العقلانية باعتبارها حد أدنى مشترك تتقاسم فيه النخب الحزبية الأدوار والأهداف والوظائف على أساس التضامن العضوي لا على أساس التضامن الآلي بشكل متزامن و مشترك.

قائمة المراجع:

- عبد الناصر جابي. "الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية بين ارث الماضي وتحديات المستقبل." *المجلة العربية للعلوم السياسية*، رقم 30 (2011).
- Addi, L. (1990). Forme néo-patrimoniale de l'Etat et secteur public en Algérie. Dans Etat et développement dans le monde arabe, Paris: CNRS.
- Addi, L. (1990). l'impasse du populisme. Alger: Entrprise nationale du livre.
- Addi, L. (1997). Populisme, néo-patrimonialisme et démocratie en Algérie. Dans Populismes du tiers monde, de René Gallisot, Paris, L'Harmattan, 215-225.
- Addi, L. (2006). Les partis politiques en Algérie. *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*, (111-112), 139-162.
- Addi, L. (2012). Algérie Chroniques d'une expérience post-coloniale de modernisation. Alger: barzakh.
- Addi, L.(1994). L'Algérie et la democratie pouvoir et crise du politique dans l'algerie. France: La Decouverte.
- Bealey, F., & Johnson, A. G. (1999). The Blackwell dictionary of political science: UK: Blackwell Publishing.
- BRAUD P.(1998). Sociologie Politique, 12.Paris, LGDJ.
- Edelman Murray, J. (1971). Politics as Symbolic Action: Mass Arousal and Quiescence, Chicago, Markham Publishing Company.
- Favret, J. (1967). Le traditionalisme par excès de modernité. European Journal of Sociology/Archives Européennes de Sociologie, 8(1), 71-93.
- Gamson, W. A. (1975). The strategy of social protest, Homewood, Dorsey Press.
- Hachemaoui, M. (2003). LA REPRÉSENTATION POLITIQUE EN ALGÉRIE ENTRE MÉDIATION CLIENTÉLARE ET PRÉDATION (1997-2002). *Revue française de science politique*, Vol 53 35-72.
- Huntington, S. (1968). Political order in changing societies. New: Yale university press.
- Nuembissi Kom, P. (2008). Les partis politiques africains entre universalité et particularité. Polis: revue camerounaise de science politique, 15(1-2), 7-83.
- Offerlé, M. (2012). les partis politiques. Paris: PUF.
- Scruton, R. (2007). The Palgrave Macmillan dictionary of political thought. Springer.3. New York: Palgrave Macmillan.
- Toqueville, A. (1991). Dela démocratie en Amérique, 2. Alger: ENAG.